

المملكة العربية السعودية

النتائج الرئيسية: على الرغم من بعض التحسن في حالة الحريات الدينية إلا أن تزال المملكة العربية السعودية لا تزال متفردة فيما تفرضه من قيود على حرية التعبير الديني لغير المسلمين. فلا يوجد بالمملكة كلها كنيسة واحدة ولا ثمة بيت للعبادة لأي دين بخلاف الإسلام. وتعلي حكومة المملكة تفسرها للدين الإسلامي السني على تفسير من سواها، كما يتم القبض على كل مخالف باسم الردة أو الزندقة أو الكفر أو حتى التمرد. وبناءً على الانتهاكات المستمرة للمملكة السعودية في مجال الحريات الدينية، وعلى الرغم من تحقيق التقدم في بعض المناطق، إلا أن اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية قد أوصت مرة أخرى في عام 2014 بأن المملكة العربية السعودية هي "دولة مثيرة للقلق"، وذلك بموجب القانون الدولي للحريات الدينية (IRFA) لسنة 1998. وعلى الرغم من أن وزارة الخارجية الأمريكية اعتبرت المملكة العربية السعودية من ضمن الدول المثيرة للقلق منذ عام 2004، إلا أنه في عام 2006 تم التنازل لأجل غير مسمى عن اتخاذ أى إجراء في هذا الشأن.

معلومات أساسية

تعد المملكة العربية السعودية رسمياً دولة إسلامية، ويوجد بها عدد كبير من العمالة الوافدة ذات العقائد المتنوعة. وفي السنوات الأخيرة، قامت الحكومة السعودية بإجراء بعض التحسينات في السياسات والممارسات المتعلقة بحرية الدين أو المعتقد. ومع ذلك، فإن الحكومة السعودية لا تزال مستمرة في تقييد مظاهر التعبير العام عن العقائد وهوما يتعارض مع تفسير الحكومة الخاص للإسلام السني. ويرجع مسؤولون سعوديون ذلك إلى تفسيرهم الخاص للأحاديث النبوية ويرون أنهم يفعلون ما يتوقع منهم فعله. وتنتهك هذه السياسة حقوق المسلمين السنة الآخرين والذين لا ينتمون لنفس المدرسة الفكرية كما تنتهك أيضاً حقوق الشيعة والإسماعيلية والعمالة الوافدة من المسلمين وغيرهم على حد سواء. وفي حين اتخذت الحكومة خطوات مشروعة في الحد من الدعوة إلى العنف في المناسبات الدينية والمواد التعليمية، إلا أنه تم اتخاذ خطوات مماثلة من أجل تقييد الأنشطة الدينية المشروعة وطرق التعبير السلمية عن طريق قمع الآراء والممارسات الدينية المشروعة للمسلمين من السعودية وخارجها طالما أنها لا تتوافق مع الرؤية الرسمية للبلاد. كما تمنع الحكومة إنشاء أى مكان عبادة عام لغير المسلمين ولا تقوم بحماية الممارسات الدينية الخاصة بأى من العمالة الوافدة غير المسلمة.

حالة الحرية الدينية (2013-2014)

التطورات الأخيرة رصدت اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية بعض ملامح التحسن والتي منها : الحد من السلطات الممنوحة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ودعم ثقافة الحوار والتفاهم بين المجتمعات الإسلامية داخل المملكة وتعزيز الحوار بين الأديان في المحافل الدولية؛ وكذلك تحسين أحوال الشيعة في المنطقة الشرقية بحيث يمكنهم التعبير عن شعائرهم الدينية بشكل علني، ومواصلة الجهود من أجل مواجهة الفكر المتطرف داخل المملكة، بالإضافة إلى إجراء المزيد من المراجعات للكتب والمناهج الدراسية لمحو كل ما من شأنه الحض على التعصب وعدم التسامح فيها.

القيود المفروضة على المعارضين والمسلمين المخالفين: بما في ذلك الاتهامات بالكفر والردة.

استمرت عمليات الاعتقال والاحتجاز الفردية للمعارضين المسلمين من الشيعة، فمنذ عام 2007، والحكومة تعتقل المسلمين الشيعة لمشاركتهم في المظاهرات أو الدعوة للإصلاح، وعقد تجمعات دينية صغيرة في منازلهم؛ وتنظيم المناسبات الدينية أو الاحتفال بالأعياد الدينية؛ وقراءة المواد الدينية في المنازل. وكثيراً ما يشير المسؤولون السعوديون إلى مخاوف متعلقة بالأمن القومي باعتبارها ذريعة كافية لتضييق الخناق على الأقليات الدينية والمعارضين المسلمين.

وفي سعيها لقمع أى حوار أو نقاش وإسكات المعارضين، تستخدم الحكومة السعودية اتهامات الكفر والردة والتي غالباً ما يتم توجيهها إلى المنادين بالإصلاح السياسي وحقوق الإنسان وأولئك الراغبين في مناقشة دور الدين وعلاقته بالمجتمع والدولة ونظمها. ومن بين من اعتقلتهم الحكومة المدون السعودي "حمزة كاشغري" لكتابته بعض التعليقات على تويتر، وقد كان محتجزاً منذ فبراير 2012 حتى أكتوبر 2013، حيث أطلق سراحه دون إبداء أية إيضاحات. وفي مايو 2012، اعتقلت الحكومة السعودية مواطنين سعوديين أحدهما "سلطان حامد مرزوق العنيزي"، والآخر هو "سعود فالح عواد العنيزي"، بتهمة الانضمام لجماعة دينية تدعى الأحمدية. ولا تتوفر أية معلومات عن مكان تواجد أو حالة أى منهما فيما قد يواجهان عقوبة الإعدام. وطبقاً لمعلومات لجنة الحريات الدينية، فإنهما لا يزالان قيد الاعتقال دون توجيه تهمة محددة أو خضوع أى منهما

للمحاكمة القانونية. وفي يونيو 2012، تم اعتقال "رائف البدوي"، مؤسس ومحرر موقع "حرروا الليبراليين السعوديين" في مدينة جدة، ووجهت إليه اتهامات بالردة وعقوق الوالدين وإهانة الدين الإسلامي من خلال القنوات الإلكترونية. وفي يناير 2013، ارتأت محكمة سعودية إسقاط تهمة الردة عنه والتي تصل عقوبتها إلى الإعدام، في حين حكمت عليه نفس المحكمة في يوليو 2013 بستمائة جلدة والسجن لمدة سبع سنوات، كما حكمت بإغلاق موقعه. وهذه العقوبة بالحبس سبع سنوات ذات شقين: الأول، الحبس خمس سنوات لانتهاك أحكام قانون 2007 مكافحة جرائم الإنترنت ونشر الإلحاد. أما الشق الثاني فهو الحبس سنتين لإهانة كل من الدين الإسلامي وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أثناء حواراته التلفازية.

انتهاكات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

وتقوم هيئة الأمر بالمعروف، والتي تقدم تقاريرها إلى الملك ولا تخضع للمراجعة القضائية، بفرض الأخلاق العامة رسمياً وفرض القيود على المظاهر والممارسات الدينية العامة لكل السعوديين وغير السعوديين. وفي السنوات الأخيرة، بما في ذلك العام الماضي، تضاعف وجود هيئة الأمر بالمعروف. في، ورغم ذلك، فإن أعضاء من الهيئة قد تجاوزوا حدود سلطتهم في أجزاء من البلاد على فترات متقطعة. و في يناير 2013، تم إصدار قانون يحد من نفوذ الهيئة؛ حيث اتهم أعضاء من الهيئة - خلال العام المنصرم، بضرب وجدد واعتقال الأفراد والتضييق عليهم، رغم أن الهيئة غير مخولة قانونياً بالمراقبة أو اعتقال لأكثر من 24 ساعة كما لا يُسمح لها بإلقاء القبض على أحد أو عقابه دون وجود الشرطة. ومن ثم تستمر لجنة الحريات الدينية الدولية في المطالبة بحل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

نشر وتوزيع مواد تحض على التعصب على مستوى العالم:

ادعت المملكة، أثناء زيارة لجنة الحريات الدينية لها في عام 2013، مراجعة الكتب الدراسية من الصف الأول وحتى التاسع وإلغاء ما بها من نصوص تحض على التعصب وأن مراجعة نصوص الصفوف من العاشر وحتى الثاني عشر سيتم الانتهاء منها في عام 2014. وقد تبين للجنة من التقارير التي تلقتها أن الكتب الخاصة بالمرحلة الثانوية، والتي تستخدم في العام الدراسي الحالي 2013-2014، لا تزال تحض على الكراهية بل وتحض أيضاً على العنف تجاه أتباع الديانات الأخرى، وعلى سبيل المثال، برر البعض العنف ضد المرتدين والمشركين وقاموا بوصف اليهود والنصارى بالأعداء. وقد صدر في السنوات الأخيرة مرسوم ملكي يقضى بمنع الدعم المادي خارج المملكة لأي مسجد أو مدرسة دينية أو نشاط من شأنه الحض على الكراهية أو العنف تجاه غير المسلمين أو حتى المسلمين المخالفين، إلا أن التقارير تشير إلى أن المواد التي تنشر ثقافة الكراهية لا تزال منتشرة. ورداً على التساؤلات المثارة حول التزام الحكومة السعودية بإيقاف نشر الفكر المتطرف والأديبات المتطرفة إلى العالم، تشير الحكومة السعودية، من بين الأنشطة الأخرى التي قامت بها، إلى مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين الأديان والثقافات في فيينا بالنمسا.

مقترحات بشأن السياسة الأمريكية:

أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في يوليو 2006 أن الحوارات الثنائية مع المملكة العربية السعودية قد مكنت الحكومة الأمريكية من تحديد والتأكيد على عدد من السياسات التي تسعى الحكومة السعودية إلى تطبيقها لإتاحة مساحة أوسع لممارسة الشعائر الدينية وزيادة التسامح بين الجماعات الدينية.

وفي نهاية توصياتها، أكدت لجنة الحريات الدينية على أن الالتزام الكامل للحكومة السعودية بهذه السياسات من شأنه أن يقلل إلى حد كبير الممارسات السلبية لمؤسسات الدولة والتي تحد من حرية الدين والاعتقاد.

وتحث لجنة الحريات الدينية الحكومية الأمريكية على معالجة قضايا الحريات الدينية وحقوق الإنسان بشكل فعال وعلني مع الحكومة السعودية، وأن تقدم للجنة تقارير وافية بشأن نجاح أو إخفاق الحكومة السعودية في تنفيذ الإصلاحات الجذرية في هذه القضايا فيمن أجل ضمان فعالية المبادرات السعودية وتحقيقها تقدماً ملموساً.

وردًا على سياسات وممارسات الحكومة السعودية، توصي لجنة الحريات الدينية بأنه يجب على الحكومة الأمريكية فعل ما يلي:

- مواصلة وصف المملكة العربية السعودية بأنها دولة مثيرة للقلق والضغط على الحكومة السعودية لاتخاذ خطوات ملموسة في إكمال الإصلاحات التي تم الاتفاق عليها وتأكيداتها في المحادثات المشتركة بين الولايات المتحدة والسعودية يونيو 2006، وتقديم تقرير مفصل بأوجه التقدم أو القصور في القضايا المعنية.
 - العمل بأقصى ما يمكن والضغط على المملكة لإطلاق سراح "رائف بدوي" و"سلطان حامد مرزوق العنيزي" و"سعود فالح عواد العنيزي"، وسجناء الرأي الآخرين، والضغط على المملكة من أجل إنهاء محاكمة الأفراد بتهمة الكفر والردة والزندقة.
 - التأكد من إزالة النصوص التي تحض على الكراهية الدينية من الكتب الدراسية في وزارة التربية والتعليم للعام الحالي وتقييمها علانية، وحث الحكومة السعودية على إدراج نصوص التسامح واحترام حقوق الإنسان لكل الأفراد.
 - الضغط على الحكومة السعودية لمواجهة التحريض على العنف والتمييز ضد غير المسلمين والمسلمين المخالفين، وذلك من خلال محاكمة الشيوخ المدعومين من الحكومة في حال حضهم على العنف ضد الأقليات الإسلامية الأخرى أو ضد الأفراد من الأقليات الدينية غير المسلمة.
 - الضغط على الحكومة السعودية لضمان توفير الحماية القانونية للمواطنين الشيعة ومعاملتهم على قدم المساواة مع سائر المواطنين.
- العمل مع الحكومة السعودية على السماح لغير المسلمين بممارسة شعائهم بأمان والسماح لرجال الدين من خارج المملكة بدخولها والسماح لهم بجلب موادهم الدينية التي يحتاجونها لإقامة الشعائر والطقوس الخاصة بهم.

وينبغي على الكونجرس مراعاة ما يلي:

- إلزام وزارة الخارجية بإصدار تقرير مرحلي عام بشأن الجهود والنتائج التي حققتها الحكومة السعودية من أجل تنفيذ الإصلاحات التي تم الإعلان عنها في يونيو 2006 في مجال الحريات الدينية.